المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 08-01-2008 العـــدد : 16349
الصفحـات : 9 المسلسل : 47

فرص نجاح الحل العربي للأزمة اللبنانية

رضوان السيد *

عرف المعنيون الرئيسيون عشية الاحد في ٢٠٠٨/١/٦ نصّ البيان عن لبنان (والذي تحوّل الى قرار) الذي صدر عن الاجتماع غير العادي لوزراء الخارجية العرب في رحاب الجامعة العربية بالقاهرة. لكن الغالب اننا لن نعرف التحضيرات الطويلة العريضة التي أتت إليه، والتي استمرت لاكثر من عشرة أيام. وكان العراقيون قد احتاروا في تفسير دعوة مصر والسعودية الى الاجتماع الاستثنائي قبل اسبوع. فقد ذهب الاكثرون الى أنه في الغالب مظهر من مظاهر استمرار الصراع مع سورية على الملفات الكبرى في العراق وفلسطين ولبنان. وقد استند هؤلاء الى كلام المسؤولين السوريين خلال الأسبوعين الماضيين، وهجمات الصحف السعودية على نائب الرئيس السوري فاروق الشرع. لكن، عندما كانت الأزمة تشتد في الداخل اللبناني، كان الطرف الفرنسي يتردد كثيراً في القَطْع مع سورية. وكان المفاوض الإيراني علي لاريجاني يغادر القاهرة الى دمشق بعد أن اجتمع في مصر (في زيارته الخاصة!) بوزير الخارجية المصري، والأمين العام للجامعة العربية، وشيخ الأزهر. كما كان رئيس الوزراء القَطري ووزير الخارجية العُماني يجريان اتصالات بعيدة من الأضواء، أحدهما بسورية، والآخر بطهران. وكان اللافت للانتباه أنه وفي مساء السبت، وقبل الاجتماع الرسمي يوم الأحد، التقى ولأكثر من ساعة، وفي دارة عمرو موسى الأمين العام للجامعة، كل من وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، ووزير الخارجية السوري وليد المعلم، ورئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم بن جبر (الذي قدم الى القاهرة من دمشق)، ووزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي. وهناك في ما يبدو جرى تظهير البنود الثلاثة للبيان في شأن لبنان. لياتي إعلان الأمين العام للجامعة عنها بعد اجتماع قصير وتشاوري في مقر الجامعة، وقد أضيف إليها البندان الرابع والخامس - وهما إجرائيان - ويتعلّقان بتكليف الأمين العام للجامعة المجيء الى لبنان لمتابعة تنفيذ الحل. والبند الأخير المتعلّق باجتماع وزراء الخارجية العرب مرة أخرى يوم ٢٠٠٨/١/٢٧ كي يُقدّم لهم الأمين العام تقريراً عما توصل إليه في المهمة التي كُلّف بها.

اما البنود الثلاثة الاساسية فتنص على انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية «فوراً، وفقاً للأصول الدستورية»، و «الاتفاق الفوري على تشكيل حكومة وحدة وطنية» ولها - بحسب البند الثاني هذا - ضابطان: «أن تجرى المشاورات لتأليفها طبقاً للأصول الدستورية»، و «ألا يتيح التشكيل ترجيح قرار أو إسقاطه بواسطة أي طرف، ويكون لرئيس الجمهورية كفة الترجيح» وأخيراً أن يبدأ العمل على صوغ قانون جديد للانتخابات فور انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة.

سمّى قرار الجامعة العربية خريطة الطريق هذه بأنها خطة متكاملة، وهي كذلك بالفعل لأنها تضم المسائل الأساسية التي يجري عليها الخلاف منذ عام ونيّف: رئاسة الجمهورية، وتشكيل الحكومة الجديدة واختراع قانون جديد لانتخابات مبكرة. وكانت الأكثرية قد نجحت في أمرين في مراحل تطور الأزمة السياسية بعد حرب تموز (يوليو): صمدت الحكومة على رغم مغادرة الوزراء الشيعة لها، واستطاعت عزل رئيس الجمهورية السابق العمدة وإبيته أميل لحود. في القصر، من دون أن تتمكن من إسقاطه. وصمدت في وجه الاغتيالات والتفجيرات وآخرها حرب «فتح الإسلام»، لكنها عجزت عن أمور عدة: ما أمكن لها أن تخرج حكومة السنيورة والمواطنين من أسر الحصار الذي فرضته عليها المعارضة بالاعتصام الجائم في وسط بيروت، وما تمكنت من تفعيل قوتها العددية بالمجلس النيابي بفتحه بعد أن أقفله رئيسه منذ خروج الوزراء الشيعة من الحكومة. كما أنها ما تمكنت أخيراً من انتخاب رئيس للجمهورية بعد انقضاء فترة لحود، لأنها لا تملك تأمين نصاب الثلثين اللازم لانعقاد المجلس، ولانتخاب الرئيس الجديد. ومن ناحية أخرى، ما استطاعت المعارضة التي يشكل «حزب الله» طرفها الرئيس، أن تحقق أياً من مطالبها التي وضعتها كلها تحت عنوان: «المشاركة» وصغتها أحياناً الى المطالبة بإزالة «الحكومة العميلة» بينما ركز تيار الجنرال عون أخيراً على استعادة المسيحيين لحقوقهم ووزنهم في النظام. وصحيح أن حكومة الرئيس السنيورة حظيت بدعم عربي ودولي قوي، لكن هذا الأمر ما أبهت له المعارضة، بقدر ما شعرت بالإحراج والانكشاف بعد أن تعرضت لهجمات البطريرك صفير بعد فراغ منصب الرئاسة، وحيلولة رئيس مجلس النواب دون انتخاب خَلَف له. وصار الضغط لا يطاق عندما أقدمت الأكثرية على ترشيح قائد الجيش للرئاسة، متخلية بذلك عن تعديلها بالانتخاب بالنصف + ١، ومتخلية أيضاً عن معارضتها تعديل الدستور، وهو الأمر الذي يقتضيه ترشيح العماد سليمان. على أنّ هذا الانكشاف أقترن بظاهرة أخرى فاقعة. فقد تقدم النظام السوري علناً للمفاوضة باسم المعارضة اللبنانية مع الجهات الأوروبية والعربية، التي عناها بالفعل خلوّ منصب رئاسة الجمهورية المسيحي والفريد في العالم العربي والإسلامي. كان الأوروبيون والعرب - وطوال شهر ونصف الشهر - يأتون الى سورية أولاً، ثم يأتون الى لبنان، بل إن الفرنسيين قسّموا مفاوضيهم ووسطاءهم الى قسمين: وزير الخارجية الفرنسي يأتي

المصـــــدر : الحياة

التـــاريخ : 08-01-2008 العـــدد : 16349

الصفحـات : 9 المسلسل : 47

الى بيـروت، ومبعوثو أو مبعوثا الرئيس الفرنسـي ياتـون أو ياتيان الى دمشق. والمسؤولون السوريون يبدأون تصريحاتهم بأن الحل بيد «إجماع» اللبنانيين وتوافقهم، ثم يقولون إنه لا بد من الاتفاق أولاً على حكومة تتمثل فيها المعارضة بثلث ضامن. وما أخفى نائب الرئيس السوري فاروق الشرع الأمر باي حديث عن التوافق اللبناني عندما قال إن سورية اليوم هي أقوى في لبنان منها عندما كان جيشـها فيه! وقد كثر الحديث عن الأسباب التي دفعت سورية وتدفعها الى منـع انتخاب رئيس جديـد للجمهورية. فمنهم مـن قال إن علّة تلك المحكمة ذات الطابع الدولي والتي توشـك أن تتشكل، لمحاكمـة قتلـة الرئيس رفيق الحريـري. ومنهم من قـال – وبينهم الرئيس نبيـه بري – إن السبب هـو الخلاف بين السـعودية وسـورية على لبنان وغيره، وإرادة إزعاج السـعودية بالاضطـراب في لبنان للتوصل الى توافق على الملفـات العالقة بين الطرفين. ومنهم من قال إن سـورية تريد الانتقام لطريقة خروجها من لبنان عام ٢٠٠٥ على اثر مقتل الرئيس الحريري، وتريد اسـتعادة نفوذها في البلد المجاور الذي بقي جيشها فيه، وبقيت إدارتها له من آخر العام ١٩٧٦ وحتى العام ٢٠٠٥. بيد أن هناك فريقاً وازناً ظل يتساءل عن طبيعة الدور الإيراني، ولماذا تُسـلّم إيران لسـورية بالتعطيل وبكشـف أنصارهـا في البلاد مـن دون داع قاهر. ذلك أن انهيار الدولة في لبنان – إذا حصل – لا يخدم أنصار إيران في الكيان، وقد يورط أولئك الأنصار في نزاع مع السُـنّة في لبنان، لا يفيدها في شـيء أيضاً بالنظر لما تحرص عليه من علاقات مع العالم العربي وبخاصة دول الخليج ومصر. ويُضيف هذا الفريق أن إيران – إضافة الى الحرص على العلاقات مع الأكثريات السـنّية – تملك ملفاً مشـتركاً كبيراً ليس مع العرب فقط، بل مع الولايات المتحدة، هو ملف الإرهـاب المتمثل في «القاعدة» والتي هددت أخيراً بأنها موجودة في لبنان وغزة، وأخذت على «حزب الله» قبوله بانتشـار القوات الدولية على الحدود مع الكيان الصهيوني! على أن الفريق الأول يقول إن السؤال هنا ليس سؤال «الضرورة» بل سـؤال «الحاجة». فسـورية حليف اسـتراتيجي لإيران، وقد خدمتها وخدمت أنصارها كثيراً ولا تزال.

وللنظـام السـوري مصالح اسـتراتيجية تتعلق بوجـوده ودوره، وهو محتاج الى هذه الطريقة التي اعتاد عليها في الماضي ونجح فيها بالانتشار في لبنان وفلسـطين والعراق. وما فقدت إيران القدرة على الضبط والتحديد عندمـا يتعلـق الأمر بمصالحها وعمقها الاسـتراتيجي. لذلـك، وعندما قدّر الطرفان أن الأمر «نضج» عاد الإيراني للظهور في شـخص لاريجاني الذي لم يجتمع الى الرئيس الأسـد فقط خلال زيارته الأخيرة لدمشق، بل اجتمع الى ممثلين لـ «حزب الله» وللرئيس بري وفي دمشق أيضاً.

هل نضج الحل وهل يمشي أو نُنفّذ «الخطة المتكاملة» للجامعة العربية؟! الذي يظهر حتى الآن أن هذا الحل أعدّ له بعجلة ولكن بعناية. فالسوري عاد مركزاً لمعالجة الشـأن اللبناني. والإيراني حاضـر. والأوروبي (ومن ورائه الفاتيكان) ليس بعيداً. فالأخبار تشـير الى عودة للفرنسي الى دمشق، والى مجيء آخر الى الرياض قبل أيام. وعرب المشرق وعلى رأسهم الملك عبدالله بـن عبدالعزيز والرئيس المصري يديرون العملية ويسـتوعبون عناصرها، وعيونهم على سد وجوه الخلل على مشـارف العملية الكبيرة في فلسطين. وبعكس ما تزعم وسـائل الإعلام اللبنانيـة لا مصلحة للولايات المتحدة في اسـتمرار الأزمة السياسية والاختلال الأمني في لبنان. وبخاصة أن «القاعدة» ظهـرت بوضـوح في أماكن عـدة، وأن الرئيس الأميركي يرجـو النجاح في فلسـطين، وفي «مكافحة الإرهاب»، واستعادة الاسـتقرار في منطقة رئيسة لنفـوذه ومصالحه، كان هو المبـادر الى زعزعة الأمن فيها من أفغانسـتان الى العراق!

أمـا الأطـراف الداخليـة اللبنانية فهي أكثـر احتياجاً مـن كل الجهات للاستقرار والأمن واستعادة عافية الدولة والنظام. قوى ١٤ آذار ذهبت عناصر رئيسـة فيها ضحية الاغتيالات والتفجيرات. والقيادات الأخرى هي في حال حصار أو اختفاء، ولا تستطيع التراجع الى الخلف، لكنها لا تستطيع التقدم الـى الأمام. أما قوى ٨ آذار – وعلى رأسـها «حزب الله» الذي تحمّل العبء الأكبر في المواجهة – فقد انكشفت سياسياً تماماً في ملف رئاسة الجمهورية. ثم إن الحـل المعروض يتناول كل مطالبها المعلنة وإن ليس بالطريقة التي أرادتها تماماً. ويسـتطيع الرئيس بري في التفاصيل الدسـتورية، أن يهيئها وجـوه تلـذذ مَرْئي، إن لـم تُرضها، فإنهـا تُحرج خصومهـا. ولا يبقى غير الجنرال عون الذي لن يسكته أي حل ما دام لا يتضمن ترئيسه. لقد أعطاه الحل العربي قانون الانتخاب الذي كان هو أشـد المطالبين به حماسة، وإن يكن الأصل فيه منذ قرابة العقد ونصف العقد للبطريرك صفير!

وهـل يكون هذا الحـل إن نُفّذ نهائياً أو مُنهياً للأزمة اللبنانية؟ سيُسـرّ المواطنون اللبنانيون سروراً عظيماً بانتخاب رئيس جديد للبلاد، وبانفكاك الحصار عن عاصمتهم وأمنهم. لكن نظامهم أثبت أنه نظام أزمات بامتياز، وليس منذ الآن بل منذ العام ١٩٥٨. كان لدينا من جهة الانقسـام المسـيحي – الإسـلامي، والاعتداءات الإسرائيلية، والجوار السـوري، وقد أُضيف الى ملفات الاختلال والتأزم في العامين الأخيرين الانقسـام الشـيعي – السُـنّي. فلا حول ولا قوة إلاّ بالله.

* كاتب لبناني